قانون قيد الإعداد حاليا

تعزيز شراكة القطاعين العام والخاص.. ملمح أساسي في الموازنة

كان أحد الملامح الاساسية لموازنة العام الحالي ان تفاصيل الموازنة ربطت بالتفصيل بين أهداف الموازنة وأهداف كل من الخطة الخمسية التاسعة والبرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ»، ويندرج ضمن ذلك ما يتعلق بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتستهدف هذه الشراكة تحقيق أهداف أساسية من حيث زيادة معدلات الاستثمار وتنشيط الاقتصاد بما يساهم في دعم النمو وتوفير الوظائف للمواطنين.

وبشكل عام تستهدف الشراكات بين القطاعين العام والخاص تعزيز الرخاء المشترك الذي يجني الجميع ثماره من خلال توسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية وتحسين جودتها. وتؤكد دراسات صادرة عن البنك الدولي انه يمكن لهذه الشراكات، عندما يحسن تصميمها وتنفيذها في بيئة تنظيمية متوازنة، أن تحقق كفاءة واستدامة أكبر لتقديم الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والرعاية الصحية والتعليم. كما تتيح هذه الشراكات أيضاً توزيع المخاطر بشكل أفضل بين الجهات العامة والخاصة، مع أخذ قدرتها على إدارة مثل هذه المخاطر في الحسبان. وتساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التمويل العام وإدخال تكنولوجيا القطاع الخاص وابتكاراته لتقديم خدمات عامة ذات جودة أفضل من خلال تحسين كفاءة العمليات. كما أن من المهم أيضاً إدراك أن تلك الشراكات ليست سوى واحدة من الأدوات المتاحة للحكومات فلكل بلد تحدياته وأولوياته وقيوده المالية الخاصة والفريدة. وتؤكد الدراسات أنه في بعض الحالات يمكن لهذه الشراكات أن تحقق منافع أكبر من خلال حشد ما يمتلكه القطاع الخاص من قدرات إدارية وروح الابتكار وخبرة، ولكن في أوقات أخرى يمكن أن يكون نهج القطاع العام التقليدي أكثر ملاءمة.

وليس هناك من تعريف عالمي موحد لما يعنيه بالضبط مصطلح «الشراكة بين القطاعين العام والخاص». فهو يستخدم أحيانا للإشارة إلى أي مزيج تعاوني بين القطاعين العام والخاص لتحقيق هدف ما من أهداف السياسات العامة. وتعرف مجموعة البنك الدولي مثل هذه الشراكة بوصفها علاقة تعاقدية رسمية أي ترتيب تعاقدي طويل الأمد بين جهة أو هيئة عامة وبين جهة خاصة من أجل إتاحة أصل من الأصول أو الخدمات العامة بحيث يتحمل الطرف الخاص مخاطر ومسؤولية إدارية ملموسة.»

وفي إطار هذا التعريف، تستخدم الحكومات أسماء مختلفة لإطلاقها على الأشكال المتعددة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. فالبرازيل، على سبيل المثال، تميز ما بين المشروعات التي يدفع المستخدمون ثمنها بالكامل من خلال الرسوم المفروضة، وتُسمى «امتيازات»، وتلك التي تسهم فيها الحكومة بالدفع، والتي يُشار إليها بوصفها شراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي فرنسا، يقتصر استخدام مصطلح الشراكات بين القطاعين العام والخاص على التعاقدات التي تقوم فيها الحكومة بالدفع، أما التعاقدات التي يقوم فيها المستخدمون بالدفع فتوصف بأنها «امتيازات». وفي

القطاع الخاص يشارك في تنفيذ وإدارة بعض المشروعات للحفاظ على مستويات الاستثمار وتخفيف أعباء الموازنة

جدول (٥)
تقدير الاستثمارات المتوقعة في القطاعات الاستراتيجية في خطة التنمية الخمسية التاسعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) من القطاعين العام والخاص
(مليون ريال عماني)

اسم القطاع	خاص	عام	الإجمالي	النسبة من إجمالي الاستثمار
إجمالي الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية	٩٫٧٧١	٢٫٢٧٧	١١٫٤٤٨	٢٨٫٠
قطاع الأسماك	٧٠٤	٤١٠	١٫١١٤	٢٫٧
قطاع المعادن والمحاجر	٧٢٠	١٩	٧٣٩	١٫٨
قطاع السياحة	٢٫٤٧	٣٥٧	١٫٦٠٤	٣٫٩
قطاع الصناعات التحويلية	٢٫٠٠٠	٥٩٧	٢٫٥٩٧	٦٫٤
قطاع الخدمات اللوجستية	٤٫٥٠٠	٨٩٣	٥٫٣٩٣	١٣٫٢
إجمالي الاستثمار لخطة التنمية التاسعة (م.ر.ع)	٢١٫٠٦٣	١٩٫٧٤٩	٤٠٫٨١٢	
٪	٥٢	٤٨	١٠٠	

ستستخدم الوزارات والمؤسسات الحكومية إطار العمل التالي لتحديد احتياجاتها، بينما سيقوم المجلس الأعلى للتخطيط بتصنيف وتقييم المشاريع قبل تنفيذها.

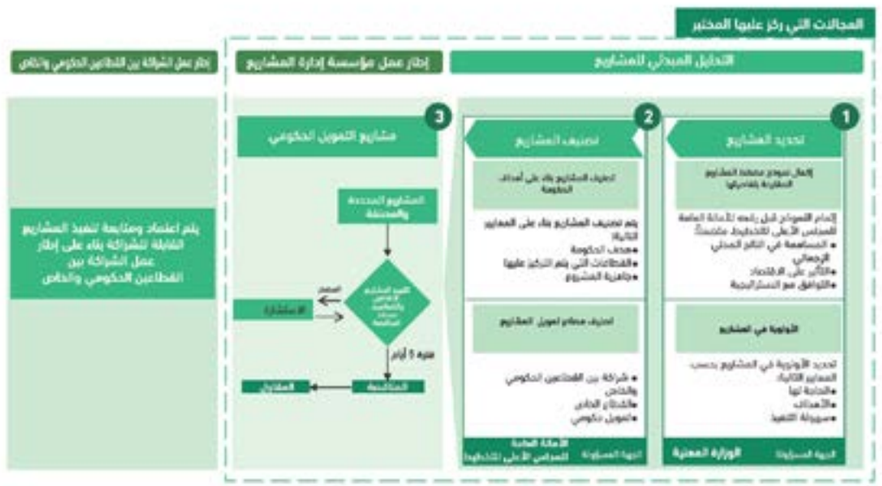

مشاريع الشراكة:
الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية

الغالب الأعم يُستخدم مصطلح «الامتيازات» للإشارة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ففي شيلي مثلا تُسمى كل الشراكات بين القطاعين «امتيازات»، وتخضع في تنفيذها لما يعرف باسم «قانون الامتيازات». وفي المملكة المتحدة، تعرف الشراكات التي تسهم فيها الحكومة بدفع مقابل الأصول الجديدة بأنها المشروعات التي تتم في إطار «مبادرة التمويل الخاص» ولذلك تسمى «مشروعات مبادرة التمويل الخاص»، في حين تعرف احياناً الشراكات المتعلقة بأصول موجودة بالفعل (كالمستشفيات والسكك الحديدية) باسم نظام «حق استخدام العلامة التجارية».

وأوضح اعلان الموازنة المالية للعام الجاري ان احد مرتكزات السياسات الاقتصادية لتشجيع الاستثمارات هو إشراك القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض المشروعات والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على مستويات ومعدلات الاستثمار التي تحفز النمو الاقتصادي، وبيع الأصول الحكومية ولا سيما تلك التي تكلف الخزانة العامة عبئًا يتمثل في صيانتها أو تشغيلها وذلك في إطار برنامج التخصيص، واستكمال إجراءات إصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص وهو ما يعرف باسم PPP، حيث من المؤمل أن يسهم صدور هذا القانون في تسهيل إجراءات الشراكة بين القطاعين وتفعيل وتمكين مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال. وكان هذا القانون أحد المخرجات التي نتجت عن مختبرات البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي، وفي نفس الاطار اكدت وزارة المالية على تقديم الدعم المطلوب لتحقيق توصيات برنامج تنفيذ المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص والعمل على زيادة معدل الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، والتركيز في الموازنة الانمائية على الاستثمار في القطاعات الواعدة والمنتجة والمحددة في الخطة الخمسية التاسعة بما يعزز عملية التنويع الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط وتدعيم التنمية الاجتماعية، وتوفير الاعتمادات المالية لتأسيس وتفعيل مركز خدمات الاستثمار في وزارة التجارة والصناعة والتي تعنى برعاية وتسهيل إجراءات استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتوفير الاعتمادات المالية لوحدة دعم التنفيذ والمتابعة لتمكين الوحدة من القيام بدورها وممارسة الاختصاصات والمسؤوليات المناطة بها على أكمل وجه، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات الاستثمارية ومبادرات القطاع الخاص وذلك دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي.

وفي الوقت الحالي تضع وزارة المالية اطارا عاما لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص وتحدد الوزارة عدة التزامات للجهات والوزارات التي لديها مشروعات بالمشاركة مع القطاع الخاص منها انه يكون على الجهات العامة التي لديها مشروعات بنظام المشاركة تحديث البيانات الخاصة بها مع وزارة المالية والإشارة إلى المبالغ التي يتطلب من الموازنة إدراجها للوفاء بعقود المشاركة، كما تلتزم الجهات العامة بالحصول على موافقة وزارة المالية قبل إبرام أية تعاقدات مع القطاع الخاص بأحد نظم المشاركة التي يحددها القانون.

ويوضح لنا نادر بن ناصر الرواحي، المدير التنفيذي بشركة ارنست ويونج، والمسؤول عن تقديم خدمات القطاع الحكومي وتنمية وتطوير الاعمال وهو احد المتطوعين في برنامج «تنفيذ»، ان المرحلة الحالية والمقبلة تتطلب تطبيق المبادرات والنتائج التي توصل اليها البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» لان هذه المبادرات هي ما يمكن ان يقود الى تحقيق اهداف الخطة الخمسية التاسعة وزيادة عائدات التنويع الاقتصادي على مدار سنوات الخطة مما ينهي الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للعائدات، ومن ناحية اخرى فان تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب الاستمرار في تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الاجراءات وهو ما كان محور اهتمام كبير في برنامج تنفيذ. ويشير الى ان التنمية هي ثمرة عملية يتشارك فيها دائما اطراف ثلاثة هم المواطن والحكومة والقطاع الخاص وعلى الأخير المبادرة بالمشاركة في الخطط الاقتصادية، وفي اطار تنفيذ المبادرات التي توصل اليها برنامج تنفيذ يجري العمل حاليا على اعداد اطار قانوني لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في مشروعات البنية الاساسية، واهمية القانون انه يمكن ان يكون اطارا للعمل في بعض من اهم المشروعات الضخمة التي تشهدها السلطنة مثل القطار على سبيل المثال. ويلقي لنا نادر الرواحي الضوء على بعض الابعاد الخاصة بأهمية تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في مشروعات البنية الاساسية، موضحا أن السلطنة تستهدف من خلال «رؤية ٢٠٢٠» تحقيق التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل والتركيز أكثر على الخدمات والقطاعات الصناعية. ولتحقيق ذلك، فإنه من الضروري العمل على تطوير بنية أساسية ويُعد تطوير البنية الأساسية والنمو الاقتصادي عاملان يكمل كلا منهما الآخر، وهي حقيقة يمكن إدراكها بجلاء إذا ما قارنا نمو الاقتصاد في كل من الصين والهند. فقد أولت حكومة الصين أهمية لعملية تطوير البنية الأساسية، واستخدمتها كأداة للتغلب على ضعف النمو الاقتصادي. كما زادت من حجم استثماراتها في الطرق الريفية بنسبة ٥١٪ سنويًا. ومن ناحية أخرى، أعاق قصور البنية الأساسية للنقل في الهند نمو قطاع الصناعات التحويلية، وأدى إلى تقييد نموها الاقتصادي من ١,٥٪ إلى ٢٪ سنويًا فقط خلال العقد الماضي. من جانبها، انفقت الصين ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البنية الأساسية في احدى السنوات، وجذبت استثمارات تقدر قيمتها بحوالي ٧٨ مليار دولار أمريكي في العام التالي، في حين أنفقت الهند ٣,٦٪ واستقطبت ١٩,٧ مليار دولار أمريكي في نفس الفترة. وباختصار، نجد أن الصين تفوقت على الهند من حيث مستويات المعيشة، استنادًا إلى قياس الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ونما الاقتصاد الصيني بحوالي مرتين أسرع من نمو الاقتصاد الهند، وفي السلطنة ساعد التركيز في استثمارات تطوير الطرق على تعزيز القدرة التنافسية بشكل عام للاقتصاد العماني.

مسار عمل تحسين بيئة الأعمال

المشاريع والمبادرات الرئيسية

التطرق إلى محاور رئيسية وثمان مبادرات في مجال تحسين بيئة الأعمال